

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. وهي تحتوي على مفهومين أساسيين: - مفهوم (الحاجات) وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم؛ فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل لذلك ينبغي أن تحدد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهوم الاستدامة في جميع البلدان النامية أو المتطورة؛ تلك القائمة على اقتصاديات السوق. أو القائمة على التخطيط المركزي على الرغم من أن تلبية الحاجات والطموحات الإنسانية هي الهدف الرئيسي للتنمية إلا أنه لم تجر لآن تلبية الحاجات الأساسية للأعداد الهائلة من الناس في البلدان النامية-من الغذاء؛ والعمل لذلك فإن التنمية المستدامة تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع؛ وتوسيع الفرصة أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل. تتطلب الإستدامة أخذ أنماط الاستهلاك بعين الاعتبار (الاستدامة بعيدة المدى). كما تتطلب نشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع الجميع إلى تحقيقها بشكل معقول. تتطلب التنمية المستدامة النمو الاقتصادي في الأماكن التي لم تتم فيها تلبية هذه الحاجات. كما إن التنمية المستدامة تتطلب قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الإنسانية عن طريق كل من زيادة الإمكانية الإنتاجية وتأمين الفرص المتساوية للجميع على حد سواء. لتطور غير المدروس يترك قطاعات كبيرة من السكان تعيش على هامش الحياة مثال: التطورات التكنولوجية وحلها بعض المشاكل الآتية المباشرة في الوقت الذي تؤدي فيه إلى مخاطر أكثر. ولذل تقتضي استدامة الموارد النمو الاقتصادي والتنمية يستلزمان تغييرات في الأنظمة البنيوية للبيئة يفترض ألا تضمحل الموارد المتجددة وينبغي تحديد الحد الأقصى للاستغلال الدائم بعد الأخذ بعين الاعتبار الآثار الواسعة للاستغلال على النظام البيئي أما بالنسبة للموارد غير المتجددة مثل الوقود المستخرج من الحفريات ينبغي أن تأخذ معدلات نضوبها بعين الاعتبار الوضع الحرج لتلك الموارد وتوفر التكنولوجيات القادرة على تقليل نضوبها واحتمال إيجاد بدائل منها. ويمكن أن يؤدي فقدان أنواع النبات والحيوان إلى الحد بشكل كبير من خيارات الأجيال المقبلة. لذلك تستدعي التنمية المستدامة حماية الأنواع والتنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات؛ العدالة والمصلحة المشتركة ولكن العديد من مشاكل نضوب الموارد والإجهاد البيئي ينبثق من المفارقات بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية. - الأساسيات الاستراتيجية الاستراتيجية التي ستنجح للشعوب الانتقاد من عمليات النمو والتطور الحالية؛ المدمرة غالبا إلى سبل التنمية المستدامة وهذا سيتطلب تغييرات في سياسة جميع البلدان: مع الأخن بعين الاعتبار كلا من تنميتها الخاصة وآثار هذه التنمية في البلدان الأخرى نبذة 2- النمو وإعادة توزيع الموارد والفقر تأمين الحاجات الضرورية للحياة بشكل منظم. وحماية جمال الطبيعة. والسكان الأصليين للأمريكتين وأستراليا. ويستدعي تغيير نوعية النمو تغييرا في موقفنا من جهود التنمية بالأخذ بعين الاعتبار جميع تأثيراتها وتستطيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تعزز إحداها الأخرى بشكل متبادل؛ تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية فمن أجل إطعام العالم النامي. وأكثر المشاكل إلحاحا هي حاجات الأسر الفقيرة في العالم الثالث التي تعتمد بشكل أساسي على الوقود الخشبي. تأمين مستوى سكاني مستديم ترتبط استدامة التنمية بشكل وثيق بالقوى المحركة للنمو السكاني. ولعب في ذلك أدوار مهمة كل من ارتفاع مستويات الدخل؛ الحق في تقرير المصير حفظ وتعزيز قاعدة الموارد تستدعي تلبية الحاجات على أسس مستدامة حفظ وتعزيز الموارد الطبيعية للأرض. والزيادات اللازمة في الاستهلاك لتلبية الحدود الدنيا في البلدان النامية، إعادة توجيه التكنولوجيا والسيطرة على المخاطر وتكنولوجيا المعلومات. والتطوير. ويكمن دور السياسة العامة في ضمان قيام المؤسسات التجارية من خلال الحوافز والعراقيل على الأخذ بعين الاعتبار بصورة كاملة العوامل البيئية للتكنولوجيا التي تقوم بتطويرها. وتحتاج مؤسسات البحث التي تلقى الدعم من الأموال العامة إلى مثل هذا التوجه أيضا وينبغي أن تعتمد أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة من قبل المؤسسات العاملة في المناطق ذات الأهمية البيئية. والمفروض أن يكون الهدف الرئيس للتصميم الأساسي للأجهزة هو العمل على تقليل خطر عواقب دمج البيئة والاقتصاد في صناعة القرار